● أخبار قصيرة

طهران وموسكو توقعان إتفاقية لاستخدام منطقة التجارة الحرة

أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي أنه سيتم التوقيع على الإتفاقية الحكومية بين روسيا وإيران لاستخدام منطقة التجارة الحرة في المستقبل القريب.

وقال ألكسندر نوفاك، مساء الجمعة، في تصريح لقناة روسيا ١ التلفزيونية: سيتم التوقيع على عدة وثائق مهمة بين إيران وروسيا في المستقبل القريب.. في ديسمبر/ كانون الأول، ستتفق إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي على إنشاء منطقة تجارة حرة بينهما، وسنستخدم هذه المنطقة بسرعة من خلال إتفاقية حكومية دولية.

وأشار نوفاك إلى أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي ناقشا القائمة الكاملة للعلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، فضلاً عن العلاقات المالية والمصرفية.

يذكر أن الرئيس الايراني أجرى يوم الخميس الماضي زيارة الى موسكو اجتمع خلالها مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، حيث تباحثا حول العلاقات الثنائية وأهم القضايا الإقليمية والدولية وفي مقدمها الأوضاع في غزة.

١/٩ مليون وحدة سكنية قيد الإنشاء في البلاد

أعلن وزير الطرق والتنمية العمرانية إنه يجري حالياً بناء ١/٩ مليون وحدة سكنية ضمن مشروع النهضة الوطنية للإسكان في جميع أنحاء البلاد.

وفي إشارة إلى إنجاز ٤١٣٠ وحدة سكنية من قبل الحكومة السابقة في محافظة ألبرز (غرب طهران)، قال مهرداد بذرباش: يتم أيضاً بناء ١/٩ مليون وحدة سكنية في إطار النهضة الوطنية والإسكان في القرى والأراضي المملوكة من قبل الأشخاص والمباني المتهالكة. وبحسب بذرباش، تقوم الحكومة بتكميل ٢٤٠ ألف وحدة سكنية ضمن مشروع مهر طال انتظار أصحابها منذ نحو ١٢ سنة لاستلام وحداتهم. وأضاف: تم الانتهاء من ١٠٨ آلاف وحدة سكنية من أصل ٢٤٠ ألف وحدة سكنية حتى الآن.

تدشين مصنع للحليب المجفف غرب طهران

تم يوم الجمعة تدشين مصنع للحليب المجفف بسعة ١١ ألف طن برعاية وزير الجهاد الزراعي محمدعلي نيكبخت في محافظة ألبرز غرب العاصمة.

وتم يوم الجمعة تدشين وتشغيل مشروع الصناعة التحويلية لشركة آكام سبهر للمسحوق برعاية وزير الجهاد الزراعي الإيراني، وذلك بالتزامن مع زيارة رئيس الجمهورية آية الله السيد ابراهيم رئيسي إلى المحافظة. وبدأت شركة آكام سبير للمسحوق نشاطها على أرض تبلغ مساحتها ٨٢٠٠ مترمربع، وتمتلك الشركة القدرة على إنتاج ١٦٠٠٠ طن من المنتجات الحيوانية المتنوعة، مثل ١١٠٠٠ طن من الحليب المجفف، و١٠٠٠ طن من القشطة، و١٠٠٠ طن من مسحوق الكازينات، و٣٠٠٠ طن من مسحوق ماء الجبن.

في إجتماع اللجنة العليا المشتركة للتعاون الاقتصادي بين البلدين

إيران وسوريا تتفقان على إلغاء التعرفة الجمركية وإنشاء حركة ملاحة بحرية

الوفاق/ وكالات

عقدت اللجنة العليا المشتركة للتعاون الاقتصادي بين إيران وسوريا جلسة مباحثات موسعة صباح السبت برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية محمد مخبر، ورئيس مجلس الوزراء السوري حسين عرنوس، بحضور وفدي البلدين في مجمع سعدآباد الثقافي التاريخي بطهران.

وتم استعراض آفاق التعاون المشتركة وتفعيلها على أرض الواقع بمايلبي احتياجات ومتطلبات الوضع الراهن، وشملت المباحثات مجالات التعاون في قطاع الطاقة والمشتقات النفطية والنقل والجرارات والإطارات والصناعة وتعزيز التبادل التجاري والنقل والسياحة، وضرورة تفعيل دور قطاع الأعمال في البلدين وإقامة شراكات استثمارية وإنتاجية بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الصديقين.

وفي المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيس الوزراء السوري، صرح النائب الأول لرئيس الجمهورية أنه خلال المشاورات مع رئيس الوزراء السوري تم الإتفاق على إلغاء التعرفة الجمركية، وإنشاء حركة ملاحة بحرية منتظمة وتطوير وسائل النقل بين البلدين.

وأشار مخبر الى أن العلاقة مع سوريا هي إحدى إستراتيجيات إيران والتي يؤكد عليها قائد الثورة الاسلامية دائماً، كما أن رئيس الجمهورية يصر عليها أيضاً، موضحاً بأنه خلال زيارة آية الله رئيسي الى سوريا، فقد تحققت إنفتاحات جيدة في العلاقات الثنائية، وأن هذه الإتفاقيات تتابع بقوة حالياً.

وأفاد النائب الأول لرئيس الجمهورية بأن الاجتماع الـ١٥ للجنة العليا للتعاون الاقتصادي بين البلدين قد انعقد بنجاح بعد انقطاع طويل، وتم خلاله التوقيع على ٦ وثائق بين الطرفين تشمل إتفاقيات التجارة الحرة، ومذكرات التفاهم في مجالات السياحة، والمتاحف، والإعلام والمكتبات.

وأشار مخبر الى أنه من بين الإنجازات المهمة التي حققتها مشاورات اليوم، تجدر الإشارة الى الإتفاق على إنشاء حركة ملاحة بحرية منتظمة وتطوير وسائل النقل بين البلدين. وأضاف: إنه تم التوقيع على إتفاقية التجارة الحرة الثنائية والتي تميزت بإلغاء التعريفة التجارية بين البلدين.

لقاء اتسم بالصراحة والصدق

بدوره، اعتبر رئيس مجلس الوزراء السوري أن هذا اللقاء من أنجح اللقاءات التي عقدت بين البلدين لأنه اتسم بالصراحة والصدق والتفاهم المتبادل.

وأفاد عرنوس بأن زيارته الى إيران تتم في إطارين وهدفين: الأول لمتابعة نتائج الإتفاقيات والتفاهمات التي تمت خلال زيارة رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية الى دمشق في ٣ و٤ أيار/ مايو الماضي، حيث تم التوقيع على الإتفاقيات والتفاهمات بشأن سلسلة من الأعمال المشتركة التي تخدم مصالح البلدين والشعبين. واستطرد مشيراً الى الهدف الثاني وهو المشاركة في الاجتماع الـ١٥ للجنة العليا المشتركة للتعاون الاقتصادي بين البلدين والذي عقد آخرها عام ٢٠١٩. وتابع: انه في هذا اللقاء أيضاً تمت مناقشة الوضع الاقتصادي والإتفاقيات التي ينبغي تنفيذها بين البلدين. وأثنى عرنوس على الدعم الإيراني حكومة وشعباً والذي لا يمكن أن ينسى في الحرب القاسية ضد الشعب السوري، معرباً عن امتنانه وتقديره لقيادة ومسؤولي الجمهورية الإسلامية الإيرانية وشعبها.

تعاون اقتصادي واسع النطاق

وفي لقائه مع رئيس الوزراء السوري، وصف النائب الأول لرئيس الجمهورية العلاقات بين طهران ودمشق بالاستراتيجية والوثيقة والودية، وأكد أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية عازمة على إقامة تعاون اقتصادي مشترك وواسع مع سوريا. وصرح مخبر بأن إيران حكومة وشعباً لديها وجهة نظر خاصة تجاه سوريا، وتعتبر السلام والاستقلال والنجاح والرفاهية للشعب السوري من الأولويات.

علاقات عميقة ومتجذرة

من جانبه، وصف رئيس مجلس الوزراء السوري العلاقات بين البلدين بأنها عميقة ومتجذرة وتاريخية واستراتيجية، مضيفاً بأن سوريا حكومة وشعباً لن تنسى الدعم والمواقف المشرفة لإيران حكومة وشعباً. وأكد عرنوس على أنه وبسبب سعي ايران وسوريا الى الإستقلال، تواجهان دائماً ضغوطاً واسعة النطاق من الغطرسة العالمية وأمريكا والدول الغربية، مضيفاً بأن الدول الغربية تضغط دائماً على سوريا باعتبارها أحد الركائز الأساسية لمحور المقاومة؛ لكنه أكد بأن سوريا حكومة وشعباً لن تغير مواقفها وستكون دائماً على نهج المقاومة.

كما اعتبر رئيس مجلس الوزراء السوري زيارة الرئيس الإيراني الى سوريا نقطة تحول في العلاقات بين البلدين، معرباً عن أمله في أن يشهد شعبا البلدين قريباً آثار الإتفاقيات الطيبة التي أسفرت عنها هذه الزيارة. وأثنى عرنوس على أهمية الدور الإيراني في مرحلة إعادة إعمار سوريا، مشيراً الى أن دمشق ستحاول بالتأكيد أن تجعل إيران الشريك الرئيسي والدولة الأولى في إعادة إعمار سوريا.

وقدم الوزراء المشاركون من الطرفين كل في اختصاصه عرضاً لمراحل تقدم العلاقات بين البلدين والإجراءات المتخذة لتذليل أي صعوبات تعيق التعاون الثنائي.

يذكر أن حضر هذا الاجتماع كل من وزير النفط، ووزير الصناعة والتعدين والتجارة، ووزير الزراعة، ووزير الطاقة، ووزير الاقتصاد ومحافظ البنك المركزي الإيراني.

إستقبال رسمي لرئيس الوزراء السوري

وكان النائب الأول لرئيس الجمهورية قد أقام مراسم استقبال رسمية لرئيس الوزراء السوري في مجمع سعدآباد الثقافي التاريخي بطهران صباح السبت. وبعد مراسم الاستقبال الرسمية، بدأت المحادثات الرسمية بين وفدي البلدين.

وفي وقت سابق في ٣٠ أيلول/ سبتمبر من العام الحالي، وأثناء زيارته الى دمشق ولقائه رئيس الوزراء السوري، نقل وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان له رسالة الدعوة من النائب الأول لرئيس الجمهورية لزيارة طهران وحضور الاجتماع الـ١٥ للجنة العليا المشتركة للتعاون الاقتصادي بين البلدين.

ومن أهداف زيارة رئيس الوزراء السوري الى ايران، والتي تستمر ٣ أيام، المشاركة في الاجتماع الـ١٥ للجنة العليا المشتركة للتعاون الاقتصادي بين البلدين، بالإضافة الى ذلك سيعقد رئيس الوزراء السوري اجتماعات مع رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشورى الاسلامي وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي الايراني، وسيتم توقيع وثائق التعاون والتشاور بشأن تنفيذ الإتفاقيات الثنائية في مختلف المجالات.

وتماشياً مع تنفيذ الإتفاقيات التي تم التوصل إليها خلال زيارة الرئيس السيد ابراهيم رئيسي الى سوريا، تم التوقيع على المحاور المتفق عليها خلال تلك الزيارة والتي تم الإنتهاء منها بعد عقد اجتماعات اللجان المشتركة بين البلدين في شكل وثائق تعاون مشترك خلال هذه الزيارة.

مخبر وصف العلاقات بين طهران ودمشق بالاستراتيجية والوثيقة والودية، وأكد أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية عازمة على إقامة تعاون اقتصادي مشترك وواسع مع سوريا

عرنوس أثنى على أهمية الدور الإيراني في مرحلة إعادة إعمار سوريا، وأشار إلى أن دمشق ستحاول بالتأكيد أن تجعل طهران الشريك الرئيسي والدولة الأولى في إعادة الإعمار

في الإجتماع التاسع للجنة التعاون الاقتصادي المشتركة

إيران وقطر تتطلعان لزيادة تبادلهما التجاري ليبلغ مليار دولار سنوياً

أكد رئيس مركز الشؤون الدولية بوزارة الطاقة أن دبلوماسية الجوار هي أحد المبادئ المهمة للحكومة الإيرانية، قائلاً: إن قيمة السلع والمعدات المصدرة إلى قطر تبلغ ٢٠٠ مليون دولار سنوياً ونأمل زيادتها لتبلغ مليار دولار.

وأشار مجتبى أكبري، أمس السبت، في مراسم افتتاح لجنة التعاون الاقتصادي المشترك التاسعة بين إيران وقطر، إلى تاريخ نشاط لجان التعاون الاقتصادي المشترك بين البلدين، مضيفاً: انعقدت العام الماضي الدورة الثامنة للجنة التعاون الاقتصادي المشترك بين إيران وقطر في الدوحة، تمخضت عن إتفاقيات مهمة.

واعتبر أكبري دبلوماسية الجوار أحد المبادئ المهمة للحكومة الشعبية الثالثة عشرة، قائلاً: من خلال تعزيز الدبلوماسية التي تركز على الجوار والاهتمام بالتقارب الثقافي والاجتماعي والاقتصادي مع دولة قطر الشقيقة، يمكن إزالة العديد من العقبات التي تعترض التعاون بينهما. مضيفاً: لدى العديد من رجال الأعمال والصناعيين والعلماء الإيرانيين إنجازات مهمة يمكن لقطر الإفادة منها. وتابع: يمكن لإيران وقطر التعاون المشترك في مختلف المجالات بما فيها التجارية والإنتاج المشترك للمعدات والسلع والخدمات.

هذا وانطلقت فعاليات الاجتماع التاسع للجنة التعاون الاقتصادي الايراني-القطري المشترك في طهران بهدف تطوير التعاون الاقتصادي والتفاعل البناء بين البلدين.

ووفقاً للتقرير الصادر عن وزارة الطاقة الايرانية، فقد بدأت لجنة التعاون الاقتصادي الايراني-القطري المشترك اجتماعها التاسع في طهران صباح السبت ٩ كانون الأول/ديسمبر برئاسة وزير الطاقة رئيس لجنة التعاون الاقتصادي المشتركة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقطر علي أكبر محرابيان، بينما حضر الوفد القطري برئاسة وزير الصناعة والتجارة القطري الشيخ محمد بن حمد بن قاسم العبدالله آل ثاني.

ويعقد هذا الاجتماع سنوياً لتطوير التعاون الاقتصادي والتفاعل البناء بين إيران وقطر، وسيتم من خلاله اتخاذ خطوات جديدة وفعالة لتطوير وتعميق علاقات الصداقة بين البلدين، وذلك بحضور وفد يتكون من مسؤولين رفيعي المستوى في الهيئتين التنفيذيتين في البلدين.

وعليه، فانه يبلغ عدد الممثلين ١٧ ممثلاً في اللجنة التجارية المتخصصة، و٦ ممثلين في لجنة البنية التحتية، و٧ ممثلين في لجنة الطاقة، و١١ ممثلاً في اللجنة الاجتماعية على مستوى المديرين العامين من كافة الجهات الحكومية، وستتم مناقشة المذكرات والإتفاقيات بين البلدين وتبادلها وتوفير الأسس اللازمة للمضي قدماً في الإتفاقات والإجراءات العملية.

وتستمر فعاليات اللجنة التاسعة للتعاون الاقتصادي الايراني-القطري المشترك حتى يوم الإثنين ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣.

وزير الاقتصاد: الحكومة تبذل جهودها لحل المشاكل الاقتصادية

أشار وزير الاقتصاد والمالية إلى جهود الحكومة الثالثة عشرة لحل المشاكل الاقتصادية في البلاد، وقال: إن جهود وزارة الاقتصاد مع القوانين الجيدة التي سنها مجلس الشورى الإسلامي جاءت لكسر القيود والأطر الخاطئة.

وأضاف إحسان خاندوزي، مساء الجمعة، في اجتماع مع الناشطين الاقتصاديين في مدينتي أبهر وخرمدرة بمحافظة زنجان (شمال غرب ايران): الناشطون الاقتصاديون يواجهون مشاكل وتحديات وفي بعض الحالات ضيق الأفق في مكاتب المحافظات والمدن. وتابع: نحاول التغلب على هذه المشكلة بالجهد المبذول بيننا وبين المنتجين كوحدة واحدة. ووصف عضو مجلس الوزراء، المنتجين بأنهم الضباط الرئيسيون للحرب الاقتصادية في البلاد، وقال: نأمل أن تنتهي هذه الفترة الصعبة بكل فخر. وقال: خلافاً للتجربة التي ذكرها الناشطون الاقتصاديون منذ ٦ سنوات، فان الجهود تبذل لإحالة الطلبات مباشرة إلى الجهات العليا ذات الصلة. واعتبر بعض الأجهزة التنفيذية بأنها العامل الأهم في بطء نشاط المنتجين في البلاد، وقال: إن المشاكل التي أعلنها الناشطون الاقتصاديون يجب أن تتم متابعتها بجهد حقيقي.